أروقة القانون

أبرز ملامح نظام الشركات

مع

المستشار القانوني معاذ الأحيدب

تصميم و تنفيذ
مشاعل السعد

MASHAELSQ7

كيفية نشأة الشركات:

بداية تنظيم الشركات بشكل فعلي صدر عام 1350هـ في عهد الملك عبد العزيز رحمه الله نظام اسمه النظام التجاري وهو نظام ضخم مكون من 633مادة تقريباً.
جاء الحديث عن الشركات بشكل موجز ضمن أبواب وفصول هذا النظام. كان هناك هذا التاريخ 1350هـ شركات قائمة قبل صدور هذا النظام وكان هناك تنظيم بشكل فعلي للشركات لكن في عام 1385هـ صدر بشكل كامل للشركات من أكثر من 200 مادة قرابة 230 مادة تكلمت عن الشركات فالنظام عندما صدر نسخ العمل بالفصل الوارد في النظام التجاري وتكلم بشكل مفصل عن الشركات ، و كانت اشكال الشركات حينها 8 أشكال.
ظل العمل بهذا النظام حتى عام 1437هـ حينما صدر نظام الشركات الحالي ونسخ العمل بالنظام القديم الذي ظل العمل به قرابة خمسين سنة تقريباً، قبل هذا النظام صدر نظام الشركات المهنية عام 1412هـ تكلم عن الشركات المهنية عام 1443هـ صدر نظام جديد نسخ العمل بنظام الشركات القديم ونظام الشركات المهنية لأنه جمع في أحكامه بين نظام الشركات عموماً ونظام الشركات المهنية. وسيطبق النظام إن شاء الله في 27/6/1444هـ 20 يناير 2023م.

مهم

مهم جداً للقانوني أن يعرف التسلسل التاريخي للشركات حتى يعرف النظام القانوني الواجب التطبيق في زمن الوقائع محل النزاع.

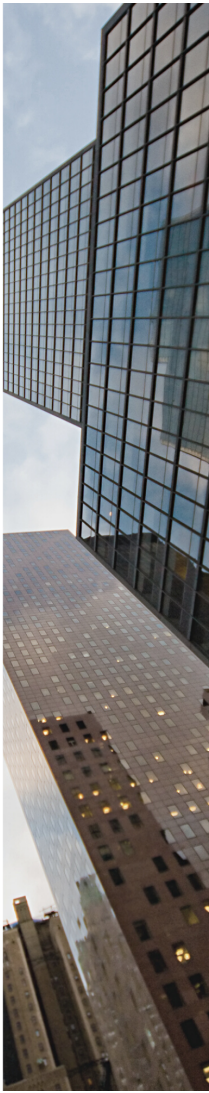

MBS
GRAPHIC DESIGNER

ما هي مسؤوليات الشركات؟

ربما تقصد أشكال الشركات، في النظام الشركات الحالي وقبل تطبيق النظام الجديد في يناير 2023م. هناك خمس أنواع للشركات.

1. شركات التضامن.
2. شركة التوصية البسيطة.
3. شركةالمحاصة.
4. شركة المساهمة.
5. الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

النظام الجديد ألغى العمل بشركة المحاصة واستحدث شركة المساهمة المبسطة.

- موجودة في السوق عند الناس مسميات كثيرة جداً للشركات فمثلاً عند الناس الشركات القابضة هل هي نوع مستقل عن أنواع الشركات الخمس السابقة؟

شركة القابضة إما أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة أو مساهمة لكن أحكامها لا تخرج عن هذين الشكلين ، فيه مسميات أخرى أيضاً مثل الشركة المساهمة يمكن أن تكون شركة مساهمة مدرجة في سوق الأسهم ويمكن أن تكون غير مدرجة ولكل واحدة أحكامها.

فالمدرجة تحكمها لوائح هيئة السوق المالية، وغير المدرجة تحكمها لوائح وزارة التجارة وكلها تقع تحت نظام الشركات ولدينا اليوم الشركات الناشئة ليس لها شكل محدد في النظام كذلك الشركات العائلية والشركة المحدودة برأس مال خليجي ليس لها شكل محدد في النظام كذلك الشركة الأجنبية كل هذه الشركات لها خصائص خاصة بها فالشركات العائلية ليس لها تنظيم مستقل يمكن أن تكون أي شكل مساهمة أو توصية بسيطة والشركة الناشئة يمكن ألا تكون شركة نظامية ويمكن أن تكون مؤسسة فردية سجل تجاري فيه شركاء موصين ويمكن أن تكون شركة الموصين أو مساهمة مقفلة أو غير مقفلة

MBS
GRAPHIC DESIGNER

هل المنظم أعطى حرية وضع الشروط للشركة؟

هذه المسألة ترجع إلى الطبيعة النظامية لعقد الشركة ، والواقع أن عقد الشركة يتدخل في تنظيمها فقليل من الشركات تخرج عن عقد التأسيس ، والدولة تتدخل في هذا الأمر ، فنظام الشركات على سبيل المثال يوجب وجود محاسب فطالما أنت ارتضيت أن تدخل في هذا العقد الذي يحكمه هذا النظام فيجب أن تلتزم بشروطه ، فهذا العقد تنبني عليه شخصية معنوية ك شركة وتنبني عليه التزامات مع الغير ، فالدولة تريد أن تحافظ على هذا الكيان وعلى أثره في الاقتصاد بأن يلتزم الشركاء بشروط نظام الشركات، إلا أن النظام الجديد للشركات فتح ووسع أكثر للشركاء أنهم يضعون شروط للشركات بشرط ألا تخالف نظام الشركات .

• ما حدود مسؤولية الشركاء عن ديون الشركة:

هناك أربع شركات ظهرة والخامسة مستترة وهي شركة المحاصة وسنتكلم عن الشركات الأربعة الظاهرة :

• شركة التضامن: نص النظام على أن الشركاء مسؤولين بالتضامن عن ديون الشركة في نظام 1437هـ، وكذلك في نظام 1443هـ.

• شركة التوصية البسيطة: الشركاء المتضامنون متضامنين مع الشركة في سداد ديونها أما الشركاء الموصين فهم غير داخلين في سداد الديون إلا بحدود رؤوس أموالهم الداخلة في رأس مال الشركة.

• بالنسبة لشركة المسؤولية المحدودة، والمساهمة فالشركاء فيها لا يضمنون وغير مسؤولين عن ديون الشركة نهائيا.

بالنسبة لشركة المسؤولية المحدودة في المادة 151نظام الشركات تكلم عن شركة المسؤولية المحدودة وأن الشركة وحدها تتحمل الديون والالتزامات ولا يكون الشركاء فيها مسؤولين عن ديونها والتزاماتها. وكذلك في تعريف الشركة المساهمة فيما يتعلق بعدم مسؤولية المساهمين عن أي ديون للشركة.

MBS
GRAPHIC DESIGNER

هل المدراء يضمنون الديون المتعثرة على الشركة؟

الأصل أن المدراء لا يضمنون لا إدارة ولا مجلس إدارة هم فقط مسؤولون عن أدارة الشركة لكن مدير الشركة ومجلس الإدارة مسؤولين عن تعويض الغير عن أخطائهم التي ارتكبوها في إدارة الشركة، مثلا مادة 32 نظام الشركات تتكلم عن مسؤولية الإدارة عن أخطائهم، المادة 78 تتكلم عن مسؤولية مجلس إدارة الشركة المساهمة عن أخطائهم التي يرتكبونها في إدارتهم في مواجهة الشركاء والغير، المادة 165 في نظام الشركات الحالي الخاصة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة والخاصة بتعويض الضرر الذي يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير. ما يحدث اليوم أن تكون الشركة عليها ديون فيرفع المدعي دعوى على مدير الشركة ليتحمل ديون الشركة.

هل المدير يعتبر مقصر في هذا الشيء؟

مسؤولية المدراء فيها اجتهادات كثيرة في توقيت سماع الدعوى هل تسمع الدعوى قبل تصفية الشركة أو بعدها، لكن من حيث الأصل فالمدير لا يضمن هذه الديون، من حيث الأصل هو مسؤول فقط عن تعويض الصرر الذي يصيب الشركة ذاتها أو الشركاء أو الغير، هذه حدود مسؤولية إدارة الشركة، في بعض الحالات يكون الدين قد فات على الدائن الذي يضمن الشركة بسبب خطأ ارتكبه المدير وتحقق فوات هذا المبلغ، تلك اللحظة له ان يرفع دعوى على المدير ويطالب بذلك المبلغ تعويضا عن الضرر الذي أصابه لعدم تحصيل دينه.

MBS
GRAPHIC DESIGNER

أبرز الملامح لنظام الشركات الجديد:

نظام الشركات الجديد فاق التوقعات فقد نظم أحكام كثيرة جدا فهو أول نظام صدر للشركات وله لوائح تنفيذية وستصدر تلك اللوائح معه أو قبله.

لكن من الملامح العامة للنظام مثلا: إلغاء شركة المحاصة ، وضع النظام مدة سنتين لتصحيح الشركات أوضاعها بحسب ديباجة المرسوم الملكي للنظام.

ومن الأحكام المهمة التي جاءت في النظام استحداث شركة المساهمة المبسطة (وهي شركة وسيطة بين الشركات المساهمة وشركة المسؤولية المحدودة) فالأحكام أخذت من هذه ومن هذه ولها احكام ولوائح تنفيذية كذلك لشركة بشكل أكبر .

ومن أمثلة الأحكام الجديدة في النظام الجديد: جواز التنفيذ على حصص الشركاء وكان ذلك لا يجوز في النظام القديم،

ومن الأحكام الجديدة كذلك بما يتعلق بالشركات الصغيرة فكان النظام القديم يوجب تعيين مراجع حسابات في جميع أنواع الشركات إلا أن النظام الجديد استثنى الشركات الصغيرة ولم يوجب عليها تعيين مراجع حسابات نظرا لكلفة مراجع الحسابات على الشركة فأراد النظام التخفيف من الأعباء على تلك الشركات.

وهناك أحكام كثيرة جدا فكانت هناك أحكام ضبابية غير واضحة في النظام القديم فوضحها النظام الجديد مثل خلو منصب مدير شركة المسؤولية المحدودة فنظم النظام الجديد أحكامها.

في الحقيقة الحديث عن أحكام النظام الجديد كملامح كثيرة جدا وستنضج أكثر بصدور اللوائح التنفيذية.

MBS
GRAPHIC DESIGNER

أبرز المراجع لنظام الشركات الجديد:

أبرز المراجع في رأيي دكتور محمد الجبر رحمه الله كتاب القانون التجاري السعودي. هناك كتاب في الشركات للدكتور خالد الرويس. وهناك كتب مصرية كثيرة أيضا والمكتبة القضائية ثرية جدا في هذا الأمر

كيف ننمي لدى المحامين حصيلة قانونية لنظام الشركات نريد توجيه بعض النصائح:

المهم القراءة في الأنظمة التجارية لتنمية الحصيلة والمدارسة فيها وموقع هيئة الخبراء يوفر الكثير من الأنظمة التجارية ولوائح يمكن القراءة في الأنظمة والمدارسة فيها تعطي حصيلة كبيرة وتنمي الملكة العلمية أوصي بشدة بالمدارسة فهي من أهم طرق التحصيل بالإضافة إلى القراءة في الأحكام القضائية لا شك أنها تفيد.

MBS
GRAPHIC DESIGNER

توجيهات ونصائح للشركاء في الشركات:

هذا السؤال مهم جدا فقد كنت قاضيا في محكمة مختصة بقضايا الشركاء وخلافات الشركاء وعلى العموم الخلافات في الشركات تبدأ آثارها تقريبا في حالتين حالة الأرباح العالية جدا وفي حالة وجود خسائر كبيرة جدا ، وقبل هذه النصيحة الشريك يختلف مركزه من شركة لشركة فشخصية الشريك في الشركات المساهمة منعدمة بينما في شركات الأشخاص مثل شركات المحاصة والتضامن شخصية الشريك فيها ظاهرة بشكل كبير، ومن النصائح: أن الشركاء يجب أن يصحح كل واحد نيته أولا، ويجب أن يكون هناك عدالة واتفاق مبني على عدالة الاتفاق فلا يأخذ أحد الشركاء ربح أكثر من الآخر أو ربح لا يستحقه وهذه أهم نقطة وهي تصحيح النية وأن يكون الاتفاق عادل والأهم من ذلك توثيق الشراكة والاتفاق بين الشركاء ، فأننا نجد شركات بالملايين وعندما يحدث خلاف نبحث عن أي معلومات عن نطاق الشراكة أو حدودها فلا نجد أي وضوح فيجب توثيق الشراكة فمن الأشياء الغريبة وجود ضعف شديد في التوثيق ممكن أن يكون ذلك بسبب أن الشركات في بدايتها تكون بسيطة ثم تكبر وينسى الناس وتكون الأمور بينهم جيدة والأرباح توزع بشكل جيد لكن أين حدود المال المشترك وما لهذا الشريك أو لذلك ، كل ذلك مناطق جدا خطرة .

ونرجع للتأكيد على ضرورة وجود عقد محرر بين الشركاء تحفظ به حقوقك وحقوق شريكك فربما يكون الشريكان متصافيان إلى أبعد الحدود ولكن بمرور الوقت يأتي الأبناء أو الأحفاد فلا يعلمون عن ذلك شيء والحل إذا وجود مستند أو ورقة توضح حدود الشراكة بين الشركاء وهذه أهم نصيحة أقدمها للشركاء.

MBS
GRAPHIC DESIGNER

قبل الختام نريد توجيه وتذكير للمحامين المهتمين بالنظام التجاري وغيره

المحامي أو القاضي أو المستشار رأس ماله في هذه العملية هو ما يحمل من معلومات يصبها على الواقع المعروض أمامه.

يجب أن يأخذ المعلومة القانونية من مصدرها الصحيح.

فهناك الكثير من المعلومات المتداولة بين الناس وعلى السوشيال ميديا لكن هذه المعلومات لا يجب الاعتماد عليها بل يجب أخذها من مصدرها الصحيح

" النظام اللائحة " القانون الواجب التطبيق على القضية فهناك معلومات مبنية على نظام قديم وليس على نظام جديد. فالواجب على القانوني أن يكون دقيقاً ولا يسلم بالمعلومة إلا بعد الرجوع إلى الأصل أو المصدر الصحيح.

كذلك من الأمور المؤثرة إذا الشخص اجتهد في بحث وظهر له رأي معين وتعب عليه ثم يكتشف أن هذه المعلومة غير صحيحة وأصعب شيء على النفس الاعتراف بأن رأيه أو ما وصل إليه خاطئ فالقانوني يجب أن يكون عنده لياقة عالية جداً في هذه المسألة فإذا أعطيت رأي معين وثبت أنه خطأ يجب أن ترجع عنه ولا تتشبث برأيك خاصة في بداياتك.

ويجب أن تضع هذه المنهجية لنفسك كقانوني وتكتبها أيضاً في بحثك فلا تتشبث ولا تتسرع وتأخذ الرأي من عدة زوايا وتنظر إلى الأمر من مختلف الجهات وطريقة تطبيقه على أرض الواقع وهذا ما يجب على المحامي أن يراه أو المستشار أن يتمتع بتلك اللياقة.

MBS
GRAPHIC DESIGNER